Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 115-124, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261019

Unemployment and poverty...causes and treatments: According to Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him)

Ridha S. Abu Hamad*
College of Administration and Economics, University of Kufa, Najaf, Iraq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Ridha S. Abu Hamad
aliabuzabiba@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The problem of unemployment and poverty and their solutions, and then improving the level of community care and well-being, have become among the vital and important problems facing developing economies because reducing unemployment rates means increasing levels of employment and employment, especially among the skilled workforce, such as graduates of universities, institutes, and vocational schools, and the unskilled workforce, such as school dropouts. And the uneducated at all, and those who are of working age and are looking for it, as Imam Ali bin Abi Talib (science) identified the causes of the problem of unemployment and poverty, part of which is related to the person himself, the other part is related to the laws and systems applied, and the third part is attributed to natural resources and the way to invest and benefit from them. Including, and then caring for society and improving the economic and social growth rates of the country

Keywords: Unemployment, poverty, treatments, Imam Ali bin Abi Talib.

Conclusions:

1. The concept of unemployment in Islam differs from that in conventional economics. It does not refer only to a person's cessation of work; rather, it also includes work that does not achieve any benefit and for which no reward is given.
2. The concept of poverty in Islam refers to an individual who does not possess sufficient provisions for one year, appropriate to their circumstances, for themselves and their dependents. A poor person is someone who refrains from asking others for help out of self-respect and dignity.
3. Some causes of unemployment and poverty may be attributed to an individual's own behavior, including:
   - Forbidding oneself from certain permissible things.
   - Stopping work and preferring rest.
   - The spread of laziness, impatience, and boredom among individuals.
   - Extravagance and wastefulness.
   - Arrogance and ingratitude for blessings.
4. Other causes of unemployment and poverty can be attributed to the government's role, policies, and orientations, such as:
   - Failure to benefit from certain natural resources and wealth.
   - Unfair distribution of the country's resources among its citizens.

البطالة و الفقر..... الاسباب والمعالجات: عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

رضا صاحب ابو حمد *
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، النجف، العراق

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
رضا صاحب ابو حمد
aliabuzabiba@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
اضحت مشكلة البطالة والفقر ومعالجاتهما ، ومن ثم تحسين مستوى رعاية المجتمع ورفاهيته من المشكلات الحيوية والمهمة ، التي تواجه معظم الاقتصادات ، لان تقليل معدلات البطالة يعني زيادة مستويات الاستخدام والتشغيل لاسيما من ذو القوى العامة الماهرة مثل خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية ومن القوى غير الماهرة من تاركي الدراسة وغير المتعلمين اصلا ، والذين هم في سن العمل ويبحثون عنه ،اذ إن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) حدد اسباب مشكلة البطالة والفقر، والتي قسما منها متعلق بالإنسان نفسه ، والقسم الاخر مرتبط بالقوانيين والنظم المطبقة ، والقسم الثالث يعزى إلى الموارد الطبيعية وطريقة استثمارها والاستفادة منها ، ومن ثم الاهتمام بالمجتمع ورعايته وتحسين معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

الكلمات المفتاحية: الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) واراءه في الفقر والبطالة .

المقدمة:

إن تحليل ظاهرة البطالة والفقر ، ثم الوقوف على اسبابها الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة معدلاتها ، يساعدنا في فهم تلك الاسباب التي تتعلق بعضها بالانسان نفسه ، والبعض الاخر ترتبط بطبيعة النظم والقوانيين التي كانت سائدة ، أو التي تعزى إلى الطبيعة والموارد الاقتصادية المتاحة ، من خلال اراء واقول الإمام علي بن أبي (عليه السلام) ورسائله إلى ولاته وعماله المنتشرين في البلاد الإسلامية في عهد خلافته ، والتي يهدف من خلالها إلى يجاد فرص للعمل ثم زيادة معدلات التشغيل ، الذي يقود إلى تحسين مستويات الإنتاج والدخول والمعيشة وثم رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي زيادة الرفاهية للمجتمع .

1. اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خطورة ظاهرة البطالة والفقر ، وما يترتب عليهما من اثار سلبية كبيرة تتعدى حدود الفرد العاطل عن العمل ، أو الذي ليس لدي قوت يومه ، وتصل إلى المجتمع والاقتصاد القومي ، والتي قد تهدد معظم الميادين ، الامنية والاجتماعية والاقتصادية والاسياسية والصحية والفكرية .

2. مشكلة البحث

إن بعض تصرفات الافراد غير الرشيدة وغير العقلانية ، بالإضافة إلى طريقة استخدامهم للموارد المتاحة واستفادتهم منها ، وكذلك وجود بعض النظم والقواعد القانونية التي كانت سائدة ، تساهم بشكل أو باخر في زيادة معدلات الفقر والبطالة وتحويلها إلى ظاهرا اقتصادية واجتماعية يصعب معالجها بسهولة ، لذا سعى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ومنذ و الايام الاولى من خلافته ، إن يشخص ابعاد هذه المشكلة **"كيف يمكن توظيف الفكر الاقتصادي للإمام علي (ع) في معالجة مشكلتي البطالة والفقر في الاقتصادات النامية المعاصرة؟"**

3. اهداف البحث

تتمثل اهداف البحث في دراسة مشكلة الفقر والبطالة وتحليلها ، من خلال اقوال والرسائل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وكتبه إلى عماله ، واطلاعيه المباشر على مشاكل الناس ، وتتبعه لحركة الاقتصاد ، لقربه الشديدين منهما ،هذا من ناحية ، و لأنه كان يعيش حالة الزهد والتواضع ، وتعايشه (عليه السلام) مع الفقراء والمحتاجين ، وممارسته للعمل بنفسه ، وتنقله بين أصحاب الاعمال والنشاطات المختلفة ، ولقائهم به بصورة مباشرة وبدون تكليف ، وتقديمه (عليه السلام) لهم النصح والموعظة ، ساهم كثيرا في معالجة مشكلة الفقر والبطالة .

فرضة البحث

تنطلق فرضة البحث من إن الفهم الدقيق للمشكلة ، والاقتراب منها ، و التعايش معها ، يساهم كثيرا في وضع الحلول المناسبة لها ، فالفقر و التفاوت الطبقي والبطالة مشكال قائمة وموجودة في الاقتصاد والمجتمع ، وفي حالة اتساع ، وان لسياسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وآرائه في مجال التشغيل وايجاد فرص للعمل ، وتحسين حالة المجتمع ورعايته للفقر والفقراء ، تؤكد نجاحها وصلاحيها ، فمستوى الرفاهية التي كان يعيشها المجتمع في عهد خلافته ، والازدهار الذي وصل اليه الاقتصاد ، والتأخي والتراحم

بين افراد المجتمع ، واقتراب الراعي من الرعية ، و مساعدته لهم ، وتعاون الرعية مع بعظهم البعض ، واتصالهم المباشر مع الراعي ، عمل كثيرا في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة ، وذلل الكثير من صعوباتهم .

4. منهجية البحث

حتى يتمكن البحث من اثبات فرضيته ، ثم الوصول إلى اهدافه ، اعتمد البحث على فرضية مفادها **"تتضمن توجيهات الإمام علي (ع) الاقتصادية مبادئ قادرة على الإسهام في تقليل البطالة والفقر عبر تعزيز العمل والعدالة الاقتصادية."**

المحور الأول : الجانب النظري

المبحث الاول : مفهوم البطالة وانواعها

المطلب الاول : مفهوم البطالة والفقر :

إن معنى العاطل عن العمل ، هو الشخص الذي لا يعمل ، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الإفراد لا يعملون لانهم ببساطة لا يقدرون على العمل (الاطفال ، المرضى ، كبار السن ، الطلبة على مقاعد الدراسة) وهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين ، لان العاطلين يجب إن يكونوا قادرين على العمل ، وكذلك الأمر فبعض القادرين لا يبحثون عن العمل مثل الطلاب ، وهؤلاء أيضا لا يصح ادخالهم في دائرة العاطلين عن العمل ، اضافة إلى ذلك ، هناك بعض المحبطين ، وبعض القادرين الذين لا يبحثون عن العمل لانهم اثرياء، كذلك هناك افراد يعملون فعلا ويحصلون على اجر ، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل افضل ، وعموما يوجد شرطين حتى يعد الفرد عاطلا عن العمل : الاول إن يكون قادرا عليه ، والثاني إن يبحث عنه. (الحجار ، رزق ، 2010 ، 321- 322)

كما وتقاس البطالة بمفهوم يسمى معدل البطالة ، وهو نسبة عدد العاطلين عن العمل الى اجمالي القوى العاملة ، أي عدد العاطلين \ اجمالي القوة العاملة × 100

والقوة العاملة من السكان ، هم جميع القادرين والراغبين في العمل ، ويتم في العادة استبعاد الاطفال دون سن 15سنة ، وكبار السن فوق اكثر من 65 سنة ، والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت وغير الراغبات في العمل ، والطلبة بمختلف دراساتهم ، (الوزني ، الرفاعي ، 2001 ، 265) .

وقد يظهر لاول وهلة ، ان الاستخدام الكامل ، يقتضي ان يكون معدل البطالة صفرا ، ولكن هذا المعدل لا يمكن تحقيقه ، فالافراد الذين يصنفون كعمال عاطلين ينضمون الى اولئك الذين سرحوا من اعمالهم وينتظرون استدعائهم للعودة الى اعمالهم ، او الذين يبحثون عن عمل في اسبوع التعداد ، وبالتالي فان معدل البطالة الطبيعي للاستخدام الكامل هو ادنى معدل بطالة ، يتسق مع مستوى الاسعار المستقرة ، اومعدل التضخم الثابت ، وهو يتراوح ما بين 6% الى 5% ، (ابدجمان ، 1988 ، 437- 438) .

اما الفقر فيشير في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز ، اذ يعيش الانسان دون حد الكفاف ، المتمثل بسوء التغذية والمجاعة ، والذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى وفقدان الضمان لمواجة الحالات الطارئة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات وغيرها (هاشم ، راضي ، 2012 ، 168) ، اضافة إلى ذالك فان الفقير فقهيا هو الفرد الذي لا يملك مؤونة سنته اللائقة بحاله له ولعياله (سيد علي السيستاني، منهاج الصالحين ، ج1 ، 406)

المطلب الثاني : انواع البطالة : تقسم البطالة الى الانواع المختلفة التالية :

اولا- البطالة الاحتكاكية :

يحدث هذا النوع من البطالة ، نتيجة للحركة المستمرة ، للافراد فيما بين المناطق والمهن والوظائف ، للحصول على مكان او مهنة او وظيفة أفضل ، لذا فان هذه البطالة قصيرة الامد ، حيث يقضي العاطلون عن العمل مدة قصيرة للبحث عن عمل جديد احسن لهم ، (عبد الرسول المعموري ، 2008 ، 47) ، وحتى أذا ما تمتع الاقتصاد بمستوى الاستخدام الكامل ، سيظل هناك دائما هامش يسمح بقدر من التغيير ، حيث سيقوم الطلبة بالبحث عن وظائف بمجرد تخرجهم من الجامعة والمعاهد، او ستعود الامهات مرة أخرى للاتحاق بالقوى العاملة عقب انجاب الاطفال ، وحيث انه عادة ما ينتقل العمال من فئة غير الموظفين بشكل احتكاكي بين الوظائف ، او يتحولون للبحث عن وظائف افضل ، فعادة ما يتم اعتبارهم غير موظفين بصفة اختيارية ، (ساموبلسون ، نورد هاوس ، 2006 ، 691) .

ثانيا – البطالة الهيكلية :

تشير هذه البطالة ، الى عدم التوافق بين عرض العمال والطلب عليه ، ويكن ان تحدث تلك الحالة ، نتيجة لارتفاع الطلب على نوع معين من العمال ، وانخفاضه على نوع اخر ، علاوة على عدم انضباط حالات العرض على نحو سريع ، وعادة ما تظهر الاختلالات الهيكلة ، فيما بين القطاعات والمهن و الاماكن ، حيث تنمو قطاعات معينة ، بينما تتقلص الاخرى ، (ساموبلسون ، نورد هاوس ، 2006 ، 691) ، فمثلا هناك نمو بطيئ في العراق للقطاع الطبي من اطباء الاختصاص ، والممرضين المهرة ، والمستلزمات الطبية المتطورة ، مقارنة بحجم الطلب المتمثل بعدد المرضى المتزايد ، بعد عام 2003 ، بسبب اعمال العنف و الارهاب ، ودفاع العراقيين عن وطنهم ضد المعتدين ، وبالمقابل فان القطاع الزراعة والقطاع الصناعة ، اخذت مساهمتهما تتناقص في الناتج المحلي الاجمالي ، ، وهذا ادى الى تزايد معدلات البطالة في هذه القطاعات ، وارتفاع مستويات الفقر ، وتدني حالة المعيشة .

ثالثا – البطالة الدورية :

جاءت هذه التسمية لارتباطها بالدورات الاقتصادية ، التي تحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي ، ونتيجة تعطل او توقف جزء من الجهاز الانتاجي عند حالات الكساد ، وتنشاء هذه البطالة عندما يكون هناك قصور في مستوى الطلب على الانتاج ، وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات

عند الاسعار والاجور السائدة ، فينكمش الانتاج ، وقد تتوقف بعض المشاريع كليا او جزئيا عن العمل ، مما يؤدي الى تسريح العمال من وظائفهم ، وهذا النوع من البطالة يظهر في الدول المتقدمة ، (عبد الرسول المعموري ، 2008 ، 48).

رابعا – البطالة الموسمية :

ان بعض العمال لا يعملون على مدار السنة ، وانما يتوقفون عن العمل لاشهر او فصول من السنة ، وذلك لانهم يمارسون اعمالا موسمية ، تزدهر ويتوسع انتاجها ، في موسم معين من السنة ، بسبب زيادة الطلب عليها ، مثل صناعة المرطبات والمثلجات في فصل الصيف ، وبعض المحاصل الزراعية ، الذي يؤدي الى زيادة الطلب على عناصر الانتاج الداخلة في انتاجها ، بما فيها عنصر العمل ، فتقل هذه البطالة ، ولكن عندما ينخفض الطلب على هذه المنتجات الموسمية ، يقل انتاجها، فترتفع معدلات البطالة فيها ، ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة ، من خلال تدريب العمال واكتسابهم لمهارات ،اكثر من نشاط موسمي معين اومهنة معينة .

خامسا – البطالة المقنعة :

يقصد بها ان هناك عدد من العمال ، موجودون في العملية الانتاجية ، ويتقاضون الاجور السائدة في السوق ، ولكن انتاجيتهم تساوي صفرا ، او قريبة من الصفر ، وهذا يعني وجود عدد كبير من العمال، في الانتاج ، اكثر مما هو مطلوب ، بحيث اذ تم سحبهم من الانتاج ، لايتأثر مستواه بالانخفاض ، أي لا توجد لهم مساهمة تذكر في الانتاج ، وبالتالي يمكن الاستغناء عنهم من هذا النشاط ، وتحويلهم الى نشاطات اخرى تحتاج الى خدماتهم ، وهذا النوع من البطالة ، يظهر غالبا في الدول النامية ، وفي القطاع العام فيها ، وبعض النشاطات الزراعية .

المبحث الثاني : مفهوم الفقر

المطلب الاول : البطالة والفقر في الاسلام :

يشير مفهوم البطالة في الاسلام إلى انها ، لا يقصد منها توقف الشخص عن العمل ، وأنما يمتد مفهومها ليشمل العمل الذي لا يؤدي الى تحقيق منفعة ، ولا يثاب عليه ، أذ قال الله تعالى [ولا تمشي في الارض مرحا] ، أي لا تمشي بطرا أو خيلا ، و لا تمرح ، فان المشي كذلك هو المرح ، أو لاتمشي لأجل المرح والاشر ، (جواد الكاظمي ، 1347 ، 409) ، ونحوه قوله تعالى [ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا ورئاء الناس] (الانفال ، 47ا) .

اما الفقير فيشيرالى إن الفرد الذي لا يملك مؤونة سنته اللائقة بحاله له ولعياله (سيد علي السيستاني، منهاج الصالحين ، ج1 ، 406) ، والمسكين هو اشد حالا من الفقير ، ولكن الفقير هو الذي لا يسأل الناس ، في حين إن المسكين هو الذي يكون وضعه اجهد من الفقير و يسأل الناس (الايرواني ، الفقه الاستدلالي ، ج1 ، 2019 ، 357) قال الله تعالى في كتابه العزيز (انما الصدقات للفقراء والمساكين ...) (سورة التوبة ، 60) .

المطلب الثاني : اسباب البطالة والفقر عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) :

يمكن تقسيم الاسباب إلى ثلاثة محاور ، المحور الاول متعلق بسلوك الإنسان نفسه والمحور الثاني مرتبط مرتبط بدور الحكومة والمحور الثالث يعزى إلى طبيعة النظم والاحكام التي كانت سائدة :

المحور الاول : البطالة والفقر وسلوك الإنسان :

يمكن تقسيم هذا المحور إلى خمسة نقاط وكما ياتي :

1 - تحريم بعض الأشياء المباحة :

إن بعض الناس يحرم كثيرا من الاشياء المباحة لهم ، والطيبات ، قال الله تعالى منكرا ذلك {قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق } ، هذه الزينة التي اباحها الله تعالى للمؤمنين في دار الدنيا ، وان الذي حرم ربي الفواحش ، التي هي أقبح القبائح وهي الكبائر ، ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغي بغير الحق ، (الشيخ الطوسي ، ج4، 390) .

وهنا يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) [أن الذي أمرتم به أوسع من الذي نهيتم عنه ، وما أحل لكم أكثر مما حُرم عليكم ، فذروا ما قل لما كثر ، وما ضاق لما أتسع ، قد تكفل لكم بالرزق ، وأمركم بالعمل ، فلا يكونن المضمون لكم طلبه أولى بكم من المفروض عليكم عمله ، مع أنه والله لقد أعترض الشك ، وأدخل اليقين ، حتى كأن الذي ضُمن لكم قد فرض عليكم ، وكأن الذي فرض عليكم قد وضع عنكم ، فبادروا العمل ، وخافوا بغتة الأجل ..] (خطب الامام علي ، نهج البلاغة ، شرح محمد عبده ، ج1 225)

وهذا يعني ان هؤلاء القوم ، لتبس عليهم الامر ، ولم يطيعوا أمر امامهم وقائدهم ، الامام علي (عليه السلام) ، وبدئوا يحرمون ما احله الله تعالى ، على أنفسهم مما أخرجه من النعم والطيبات ، لعباده ، أي عملوا على منع أنفسهم من الاستفادة وأستغلال ، ما هو متاح ومباح لهم ، مما أخرجت الارض من الطيبات ، وهذا له تأثير سلبي على الانتاج الكلي ، ومن ثم العرض الكلي ، من السلع والخدمات ، التي يحتاج البلد ان يقوم بانتاجها وعرضها للمجتمع ، لأن ذالك يؤدي الى قليل فرص العمل ، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة ، والفقر وانخفاض مستويات المعيشة .

2 : التوقف عن العمل والسكون الى الراحة :

حث السلام الى عدم التوقف على العمل والركون الى الراحة ، أي لابد من الاستمرار بعملية الاستثمار ، واستغلال ما موجود في الكون من خيرات ، التي هي في خدمة الانسان ، أذ قال الله تعالى { فاذا فرغت فأنصب } ، وأن كان الخطاب موجها الى النبي محمد (صلى الله عليه وعلى اله) ، ولكن المراد به جميع المكلفين من أمته ، (الشيخ الطوسي ، ج10، 356) ، أي أذ أنتهيت من أداء أمر مهم ، فأبدأ بمهمة أخرى ، أي كن دائما في سعي مستمر ، ومجاهدة دائمة ، التي تقضي ، البدأ بعد الفراغ من كل مهمة ، بمهمة جديدة وعمل جديد أخر{ والى ربك فارغب } ، أي فاعتمد على الله تعالى في كل الاحوال ، واطلب رضاه ، وأسعى الى التقرب ليه .(مكارم الشيرازي ، ج20، 298) .

كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يسعى الى طلب الرزق من خلال العمل، فهو يمارسه بنفسه حتى مع استلامه لمنصب

الأمامة والخلافة ، فكان لا ينقطع عن العمل ، بل كان يحرث الأرض ويحفر الآبار ويزرع النخيل والأشجار ، حتى قال (عليه السلام) [إن الله يحب المحترف الأمين] (العلامة الحلي ، تحرير الأحكام ، ج2، 247) وفي رواية أخرى [إن الله يحب المؤمن المحترف] (الشيخ الكليني، الكافي ، ج5 ، 113) ، كما ان العمل يحتاج الى السعي اليه والى طلبه والبحث عنه ،ومهما كان العمل شاقا وصعبا ، فاذا كان في حلال يزول عنه التعب ويبقى الأجر والثواب ، لذلك قال الأمام علي (عليه السلام) [الداعي بلا عمل كالرامي بلا وتر ، أن تتعب في البر ، فان التعب يزول والبر يبقى] ، ومهما عملت ووحققت من نتائج ، فلا تتوقف بل عاود الى العمل مرة ثانية وثالثة ، فكان شعار أمير المؤمنين (عليه السلام) في العمل هو [أذا فعلت كل شئ ، فكن كمن لم يفعل شيئا] (د. محسن باقر الموسوي ، الفكر الأقتصادي في نهج البلاغة ، 2002 ، دار الهادي ، بيروت ، 29) ، وعن الامام الصادق (عليه السلام) قال [كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يحطب ويستسقي ويكنس ، وكانت فاطمة الزهراء (عليها السلام) تطحن وتعجن وتخبز] (احمد الرحماني الهمداني ، الأمام علي بن ابي طالب عليه السلام، 597) وروي عنه أنه (عليه السلام) كان يسقي بيده النخل لقوم من يهود المدينة ، حتى مجات يده ، ويتصدق بألاجرة ويشد على بطنه حجرا] (احمد الهمداني ، 600)

3 : انتشار الكسل والضجر والملل بين الافراد .

يؤدي تنامي الكسل والضج والملل الى البطالة والفقر ، ومن ثم التاثر على حركة الاقتصاد ، وتجميد طاقات الانسان ، وفساد المجتمع ، والذي يعود بالخسارة الكبرى على الناس ، وقد ورد في الادعية المأثورة عن أئمة الهدى بالتعوذ منه ، فقد جاء في الادعية [اللهم اني أعوذ بك من الكسل والسأم والفترة والملل] ، وقد نهى الامام الصادق (عليه السلام) ، لبعض أصحابه [اياك والكسل والضجر ، فانهما مفتاح كل سوء ، انه من كسل لم يؤدي حقا ، ومن ضجر لم يصبر على حق] ، وكان السلف الصالح لا يألفون الراحة ، ولا يخلدون الى السكون والراحة ، قد اقبلوا على العمل والتجارة ، وقد عرض الامام جعفر الصادق (عليه السلام) على أصحابه سيرتهم وجهدهم في العمل ، وأقبالهم عليه قائلا [لا تكسلوا في طلب معاشكم فان آباءنا كانوا يركضون فيها ويطلبونها] ، وقد قصد معاذ بن كثير الامام جعفر الصادق (عليه السلام) ، وعرض عليه ان يدع العمل ، ويستغني بما عنده ، فنهاه الامام (عليه السلام) عن ذلك وقال له : اذن يسقط رايك ولا يستعان بك على شيئ ، ان الاسلام يدعو الى الجد والنشاط ، والى الانطلاق في ميادين العمل ، من اجل حياة حرة كريمة ، تعمها الرفاهية ، ويسود فيها الخير ، (باقر القرشي ، 139- 141) .

4 : الاسراف والتبذير :

قال الله تعالى في كتابه العزيز { إن المبذرين كانوا أخوان الشياطين } وقال جل وعلى أيضا فيه { ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين } ، والاسراف يعني صرف الاموال في مجال معين أكثر مما يستحق ، وبدون وجه حق ، وعدم مراعات مشاعر المجتمع ، وحالة أقتصاد البلد ، والتبذير يعني أخذ الاموال من حقها ، ووضعها في غير حقها الصحيح ، وهو أكثر درجة من الأسراف (ابو حمد ، 2006 ، 201) ، والمبذرين يفسدون نظام معيشتهم بالاسراف ، ويكفرون بالنعمة ، التي ينبغي المحافظة عليها ، ووضعها في موضعها ، وذلك بالاعتدال في الانفاق ، ووصف الله تعالى عاقبة المسرف ، بقوله سبحانه { ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا }

وقد وقف الامام علي (عليه السلام) بوجه الاسراف والتبذير ، في المال العام ، ففي مساندته لما قام به ، الصحابي الجليل ابو ذر الغفاري (رضي الله عنه) ، في أستنكار تبديد اموال المسلمين ، في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، ولما فشلت المحاولات ، في اسكات ابي ذر قائلا له الامام علي (عليه السلام)[يا ابا ذر انك غضبت لله ، فارج من غضبت له ، ان القوم خافوك على دنياهم ، وخفتهم على دينك ، فاترك في ايديهم ، ما خافوك عليه ، واهرب منهم ، بما خفتهم عليه (محمد عبده ، ج2 ، 12) .

وبعد تسلم الامام علي (عليه السلام) امر الخلافة ، بدأ في تطبيق منهجه ضد الاسراف ، ويتضح ذلك من خلال كتبه العديدة الى عماله ، فعلى سبيل المثال ، نجد ان هذا المنهج واضحا في كتاب له (عليه السلام) الى عامله على اذربيجان ، الاشعث بن قيس ، اذ قال له (عليه السلام)[ان عملك ليس بطعمة ، ولكنه في عنقك امانة ، وانت مسترعي لمن فوقك ، وليس لك ان تفتات (تستبد) في الرعية] (محمد عبده ، ج3 ، 6) ، وفي كتاب له (عليه السلام) الى بعض عماله [فدع الاسراف مقتصدا ، واذكر في اليوم غدا ، وامسك من المال بقدر ضرورتك ، وقدم الفضل ليوم حاجتك] (محمد عبده ، ج3، 19) .

5 - البطر والكفر:

تقول الآيتين الكريمتين { وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ، ولقد جاءهم رسول منهم فكذبوه فأخذهم العذاب وهم ظالمون } (النحل 112- 113) تصف هتين الآيتين حالة مجتمع او دولة يسودها الامن والاستقرار الى درجة الاطمئنان للحاضر والمستقبل ، وهذا الوضع المستقر في البلد يعكس قدرة المجتمع والدولة الادارية والعسكرية والقانونية ، مما يوفر ارضية لتطور أقتصادي جيد بسبب الاستقرار وضبط الامور وتوجه المجتمع الى استثمار النعمة والفضل الالهي ، بحيث يصل هذا المجتمع الى درجة نمو اقتصادي كبير ، وفق التعبير القرآني الجميل { ياتيها رزقها } والضمير هنا عائد على القرية ، فالقرية تعطي ما عندها او تستوعب الفضل الالهي بما تستحق من استعداد بسبب الاستقرار والامن وحسن الاداء ، فهو اذن رزقها بما تملك من درجة استيعاب وعطاء ، وليس عطاؤها مطلقا وعاما ، بل هو بقدرها ومما عندها ، ووصف ذلك الرزق (رغدا) فيه اشارة الى النمو المتصاعد في الانتاج ووفرة العطاء وكثرته وسهولته ، وهذه هي طبيعة النمو الاقتصادي في المجتمع الذي يعيش منحني الصعود ، وان التعبير (من كل مكان) إشارة الى طبيعة الحركة الدائبة في

القرية او البلد ، والى كل الصناعات والافراد والمواد الطبيعية والانتاجية كلها في حالة نمو وعطاء وتقدم ، أي ان هناك نموا شاملا لكل النشاطات المكونة لاقتصاد ذلك البلد (د.همام حمودي ، مفاهيم قرآنية ، الجزء الاول ، القرية ، الطبعة 2 ، 2013 ، 56 – 57

المحور الثاني : البطالة والفقر ودور الحكومة :

يمكن تقسيم هذا المحور إلى اربعة نقاط وكما ياتي :

1 - تعطيل الأستفادة من بعض المصادر الطبيعية والثروات وأهمالها :

توجد مصادر كثيرة ، سواء على سطح الأرض ، مثل مساحات الأراضي والأنهار والبحيرات والنباتات الأشجار والغابات والحيوانات البرية البحرية ، وتوجد في باطن الأرض ، مثل المياه الجوفية والمعادن والرمال والأحجار والمواد كالنفط وغاز وغيرها ، كذلك توجد مصادر فوق سطح الأرض في الفضاء ، مثل الهواء والرياح وضياء الشمس ونور القمر وغيرها من الغازات والأجرام السماوية ،التي يمكن أستعمالها مباشرة ، أو بعد عمليات معينة ، لتكون مناسبة لنشاط من النشاطات المكونة للأقتصاد الوطني ، مثل الزراعة أو الصناعة أو السياحة أوالتجارة أو غيرها ، لأنتاج سلعا نهائية ، أو سلعا وسيطة تدخل في أنتاج سلع نهائية أخرى أو لتقديم خدمات معينة ، وأن درجة أستعمال هذه المصادر المتاحة والمباحة لأبناء البلد ، سيسهم في تنوع الأنتاج في شتى المجالات ، والى زيادته ، التي تؤدي الى زيادة الطلب على عناصر الأنتاج ومنها عنصر العمل ، وهذا يؤدي الى زيادة الأستخدام وتقليل البطالة ، وهناك خزائن من هذه المصادر والله تعالى يقول في كتابه الكريم { وان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله الأ بقدر معلوم } (الحجر ، 21).

أذن جزء من البطالة ناتج عن تعطيل او أهمال ، لبعض المصادر الطبيعية والثروات ، وهو لونا من الجحود والكفر بالنعمة ، التي أنعم بها الله تعالى ، على عباده ، (محمد باقر الصدر ، 2004 ، 620) .

2 : التوزيع غير العادل لموارد الامة على رعيتها :

عندما يصب التوزيع للموارد في مصلحة الاغنياء ، والمتنفذين في البلد ، على حساب السواد الاعظم من عامة الناس ، فانه يؤدي الى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، أضافة الى ان الميل الحدي للاستهلاك للاغنياء يكون ضعيفا ، وان معظم اموالهم لا تذهب الى الاستثمار والى تنشيط

وهذا يعني ان توزيع المال بين الناس بصورة غير عادلة ، خاصة اذا كان على حساب عامة الناس من ذوي الدخول المحدود والمتوسطة ، الذين يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، لان كثير من حاجاتهم الضرورية غير مشبعة ، فان هذا يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ، الذي يترتب عليه تقليص الانتاج ، ثم العرض الكلي ، الذي يقود الى انخفاض الطلب على عناصر الانتاج ، بما فيها العمل ، فيقل الاستخدام وتزداد البطالة بين افراد المجتمع .

3 : النمو غير المتوازن لنشاطات الأقتصاد :

أي الأعتماد على مورد واحد أو موردين على حساب الموارد الأخرى المكونة لاقتصاد البلد ، بدلا من جعل كل مكونات الأقتصاد تساهم في النمو المتوازن لأقتصاد البلد ، من خلال الحث على زيادة الأنتاج و تنويعه ، ليشمل جميع القطاعات والنشاطات المكونة لأقتصاد البلد ، لتحقيق تنمية أقتصادية وأجتماعية متوازنة ، مع التركيز على تلك النشاطات التي تتمتع بميزة نسبية في نتاجها ، أي هناك قدرة في أنتاجها بتكاليف أقل مقارنة بالمناطق والدول الأخرى ، معنى ذلك أنها تستخدم اقل طرق كلفة في انتاجها ، من خلال الأستفادة من عناصر الأنتاج المتوفرة والمتاحة في البلد ، حتى تكون لها قدرة على انتاجها وبيعها باسعار تنافسية ، وهذه السياسة مثل ما تنطبق على القطاع العام الحكومي ، تعتمد ما بين الأفراد والمنظمات الخاصة ، لزيادة المنافسة في الأسعار والمبيعات ، ومن ثم تحقيق الأكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لمعظم السلع والخدمات لاسيما الأساسية والضرورية منها ، التي يحتاجها المجتمع ، وتصدير الفائض منها عن حاجة السوق المحلية الى الأسواق الخارجية ، الذي يساهم في تعظيم الأنتاج وزيادة الطلب على عناصر الأنتاج بما فيها عنصر العمل ، الذي يقود الى التقليل البطالة من جهة ، والى زياد الحصول على العملات الأجنبية ، لأستخدامها في استيراد بعض المواد والسلع التي يصعب أنتاجها في داخل البلد ، أما لعدم توفر المواد الداخلة في أنتاجها أو لأرتفاع تكاليف أنتاجها في الأقتصاد ، وهذا يؤدي الى زيادة قوة البلد والمجتمع ، لأن القوة الأقتصادية تقود الى تحقيق قوة العسكرية ، وان البلد لا يمكن له ان يتمتع بقوة عسكرية يحقق من خلالها الأمن والأستقرار في البلاد ، ويتمكن من أرهاب أعدائه ، الا من خلال أنشاء أقتصاد متنوع مبني على ركائز سليمة ، يساهم به جميع أفراد المجتمع ، وينمو بصورة متوازنة ، عن طريق مشاركة جميع النشاطات ، الزراعية والصناعية والتجارية والمالية وغيرها من القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، فمن الآيات التي تشير الى ذلك قوله تعالى { وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم } (الأنفال الآية 60) وكذلك { وأقعدوا لهم كل مرصد } (التوبة ، 5) .

4 : الحافز على الاستثمار :

إن عدم الاسفادة من الموارد الطبيعية المتاحة ،يعمل الى تقليل فرص العمل ، لذلك كان هناك تحفيز على الزراعة والعمل بها ، من اجل احياء الارض ، بقول رسول الله (صلى الله عليه واله) ، [من احيا أرضا ميتة ثقة بالله عز وجل واحتسابا كان حقا على الله ان يغنيه وان يبارك له] ، وهناك احاديث تبين ان احدى طرق الملكية الخاصة هي احياء اراضي الموات ، فعن رسول الله (صلى الله عليه وعلى اله)[من احيا مواتا فهي له] وعن ابي عبد الله الصادق (عليه السلام) ، ان رسول الله (صلى الله عليه وعلى اله) قال [من غرس شجرا أو حفر واديا لم يسبقه اليه أحد أو أحيا أرضا ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله (صلى الله عليه وعلى اله)] وعن أسمر بن مضرس قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وعلى اله) من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له : قال : فخرج

الناس يتهادون ، أي يسرعون في خطاهم ليضعوا علامات على الارض لاستغلالها، (باقر القرشي ، النظام السياسي في الاسلام ، 292- 293) .

وهذا يعني ان الاسلام جعل سبب التملك هو الاحياء ، والانسان مهما بلغ من القوة لا يتمكن بحسب العادة ان يحي ارضا واسعة ، ومن المستبعد جدا لما كان الاحياء حقا عاما للجميع ان يقوم شخص باحياء الارض لغيره ، ويترك نفسه ، ان ملكية المحيي للارض هي اعظم طريق وقائي يقي المجتمع الاسلامي من تضخيم الملكيات في الاراضي الزراعية المسماة في العصر الحديث بالاقطاع (باقر القرشي ، العمل وحقوق العامل ، 165) .

المحور الثالث – النظم والاحكام التي سادة البطالة والفقر :

يمكن تقسيم هذا المحور إلى سبعة نقاط وكما ياتي :

1 : مدى عدالة ضريبة الخراج :

يعد الخراج مصدرا مهما لأيرادات الدولة والأفراد ، وهنا يقول الامام علي (عليه السلام) [ومن طلب الخراج بغير لقد ركز الامام علي (عليه السلام) و في هذا الجزء من العهد ، على طبقة اقتصادية واجتماعية مهمة ، ألا وهي طبقة المكلفين بدفع ضريبة الخراج ، أي المستثمرين الزراعيين ، وغيرهم من المنتجين في الاراضي التي عليها الخراج ، وهي اراضي واسعة تتميز بخصوبة تربتها ، وبزراعتها لمحاصيل استراتيجية مهمة ، كالحنطة والشعير والتمر والزبيب .....، وان الذين يعملون فيها شريحة واسعة من المجتمع ، حيث يعد النشاط الزراعي ، النشاط الاول في الاقتصاد القومي ، وبالتالي فهو السبب الرئيسي في الانتاج والاستخدام ، ومن ثم عمارة البلاد ، حتى ان هذه الاراضي الخراجية ، تسمى بارض السواد ، وهي اراضي العراق والشام ومصر ، وهي تحقق للدولة موارد مالية كبيرة ، مقارنة بالموارد المالية الأخرى.

2 – مجالات الانفاق وحدوده والاكتناز:

إن الامساك عن الانفاق حيث ينبغي بذل الاموال ، هو البخل ، وهو من الصفات المذمومة ، ومن ثمرات حب الدنيا والاموال ، وهو من خبائث الصفات ، ورذائل الاخلاق ،(محمد تقي الخراساني ، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة ، ج7 ، 420) ، ومن الايات التي تناولته ، قول الله تعالى { الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله } (النساء ، 41) ، وقوله تعالى { ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة } (آل عمران ، 157) .

وهذا يعني ان هناك حث على الانفاق ، لان ما يخلفه الله تعالى ويعوضه من اموال وخيرات ، يأتي بعد عملية الانفاق ، وحجم التعويض مرتبط بحجم الانفاق ومصدره ، فكلما زاد حجم الانفاق في وجوه البر ، دون تبذير واسراف ، ضاعف الله تعالى التعويض واخلف الاموال ، كما ان الشخص الذي يقوم الانفاق، فهو بالاضافة الى انه يحقق غاياته المادية ، سواء أكان هذا الانفاق إنتاجيا أو استهلاكيا ، فأنه يحقق رضا الله تعالى وثوابه ، الذي هو بمنزلة ثواب المجاهد في سبيل الله ، اذ قال الامام علي (عليه السلام) ، [أنفقوا مما رزقكم الله عز وجل ، فان المنفق بمنزلة المجاهد في سبيل الله ، فمن أيقن بالخلف جاد وسخت نفسه بالنفقة] (حسن القبانجي ، ج4، 2000 ، 69) .

وعن الامام علي (عليه السلام) قال [ومن يبسط يده بالمعرف اذا وجده يخلف الله له ما انفق في دنياه ، ويضاعف له في أخرته] (الفيض الكاشاني ، الوافي ، ج10، 1409، 486) ولا تقتصر اثار السلبية للبخيل على نفسه والمجتمع من خلال عدم اشباع حاجاته خوفا من الفقر ، رغم قدرته المالية على أشباعها ، والذي يقود الى تنشيط الاقتصاد الوطني ، عن طريق الانفاق وزيادة الطلب ، وأنما تمتد الى عدم الاخذ براي البخيل ، ومشاركته في أمور المسلمين ، أذ ينهى الامام علي (عليه السلام) في عهده الى مالك الاشتر (رضي الله عنه) ، عن مشورة البخيل ، حيث يقول [ولا تدخلن في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل ، ويعدك الفقر] ، وذلك ان البخيل ، لا يشير الا بما يراه مصلحة عنده ، وهو البخل وما يستلزمه من التخويف بالفقر ، وهو يعدل بالمستشير عن الفضل والزيادة (كمال الدين البحراني ، شرح نهج البلاغة ، ج5 ، 337- 338) ، وليس هذا فقط بل ان الامام علي (عليه السلام) يحذر من مرافقة البخيل ،و النظر اليه ، أذ يقول (عليه السلام)[الحذر من مصادقة البخيل ، ونفر عنه بما يستلزم بخله من قعوده عن صاحبه عند الحاجة] (بن ميثم البحراني ، شرح نهج البلاغة ، ج5 ، 262) .

3 – حرمة الكسب بدون عمل :

يشير هذا المفهوم إلى عدة مصاديق منها ، مثلا عند استجار الفرد ارضا بأجرة ، وأيجارها بأجرة أكبر للحصول على التفاوت بين الاجرتين ، ما يشابه ذلك من الافعال ، أي الغاء دور الوسيط بين مالك الارض والفلاح المباشر لزراعتها ، الذي سيكون له تاثير ايجابي على الانتاج ، لان هذا الوسيط لا يقوم بأي مساهمة في الانتاج ، وانما يعيش على حساب الانتاج بدون خدمة يقدمها اليه (محمد باقر الصدر ، 1425 ، 622)) : وهذا الراي الفقهي يستند الى أحاديث وردت بهذا الصدد منها سؤل الامام الصادق (عليه السلام) [في الرجل يستأجر الدراثم يؤاجرها بأكثر مما استأجرها به ؟ قال (عليه السلام) : لا يصلح ذلك ، ألاّ أن يحدث فيها شيئاً] (الشيخ حسن الجواهري ، بحوث في الفقه المعاصر ، ج1 ، دار الذخائر ، بيروت ، 326) .

4 – الاهتمام بالوقت :

يوجد دور مهم لعامل الوقت في العملية الأنتاجية ، خاصة فيما يتعلق بوصول الأموال الى محلها ، دون أي تأخير أو تهاون في أيصالها ، لأن ذلك قد يعرض هذه الأموال الى التلاعب بها ، أو الى سرقتها ، أو الى ضياع بعض الفرص الأستثمارية كان يمكن القيام بها ، أو الى تاخر الدولة بالقيام بواجباتها أتجاه المجتمع ، الذي سينعكس سلبا على عملية النمو الأقتصادي ورفاهية المجتمع ، لذلك كان الأمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) يحاسب عماله على الوقت ، فمن كتاب له (عليه السلام) الى المنذر بن جاورد العبدي ، عامله على أصطخر قال فيه [بلغني أنك تدع عملك كثيرا ، وتخرج لاهيا متنزها، تطلب الصيد ، وتلعب بالكلاب ، وأقسم لئن كان فعلك ، وجاهل أهلك خير منك ، فأقبل الى حين تنظر في كتابي

والسلام ، فأقبل المنذر الى أمير المؤمنين (عليه السلام) لما بلغه كتابه ، فعزله وأغرمه ثلاثين ألفا ، ثم تركها لصعصعة بن صوحان ، بعد ان أحلفه عليها مخلف) (الشيخ المحمودي ، ج5 ، ص 22-23)

كذلك من كتاب له (عليه السلام) الى يزيد بن قيس الارجي ، عامله على الري وهمدان وأصبهان [أما بعد فانك أبطات بحمل خراجك ، وما أدري ما الذي حملك على ذلك ، غير أني أوصيك بتقوى الله ، وأحذرك ان تحبط أجرك ، وتبطل جهادك بخيانة المسلمين ، فاتق الله ، ونزه نفسك عن الحرام ، ولا تجعل لي عليك سبيلا ، فلا أجد بدا من الايقاع بك...] (الشيخ المحمودي ، ج5 ، ص 13)

5 – درجة حالة التشائم في الأقتصاد :

عندما تسود حالة من عدم التفاؤل في الأقتصاد ، بسبب ضعف الأستقرار الأقتصادي والسياسي ، يدفع بأغلب رجال الأعمال والمستثمرين الى تقليل الأموال المعدة للاستثمار ، وهذا يؤدي الى تقليل الطلب على عناصر الأنتاج ، ومن أهمها عنصر العمل ، الذي يقود الى أرتفاع البطالة والفقر .

6 – مدى خروج الأموال الى خارج حدود البلد :

أن عملية سحب النقد من داخل الأقتصاد ، وتحويلها الى خارج حدود البلد ، يعني أقتطاع كمية من النقد الموجودة في التداول ، أو نقل قوة شرائية من الطلب الكلي على السلع والخدمات ، الموجودة في الداخل ، وتحويلها الى الأقتصادات الأخرى والدول الأخرى ، الذي يؤدي الى زياد القوة الشرائية ، ومن ثم الطلب الكلي ، في تلك الأقتصادات والدول الأجنبية ، على حساب أقتصاد البلد ،مما يؤدي الى زيادة الأستثمار والأنتاج ، وأنخفاض معدلات البطالة وتحسين الدخول والحالة المعيشية للافراد .

7 – نسبة الانفاق الانتاجي الى الانفاق الاستهلاكي :

حرصا منه على تنمية الانتاج ، وزياة الثروة ، كما جاء في النصوص المنقولة عن النبي محمد (صلى الله عليه وعلى اله) والائمة (عليه السلام) ، التي تنهى عن بيع الدار والعقار وتبديد ذلك في الاستهلاك، (محمد باقر الصدر ، 1425 ، 620)

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول : الاستنتاجات

يمكن تحديد اهم الاستنتاجات بالاتي :

1 – يختلف مفهوم البطالة في الإسلام عنه في الاقتصاد الوضعي ، من انه لا يقصد منه توقف الشخص عن العمل فحسب وإنما يمتد المفهوم ليشمل العمل الذي لا يؤدي إلى تحقيق منفعة ولا يثاب عليه .

2 – يشير مفهوم الفقر في الإسلام إلى الفرد الذي لا يملك مؤونة سنته اللائقة بحاله له ولعياله ، والفقير هو من لا يسائل الناس تعففا .

3 – يمكن إن تعود بعض اسباب البطالة والفقر إلى سلوك الإنسان نفسه من خلال : تحريم الفرد لبعض الاشاء المباحة له ، توقفه عن العمل والسكون إلى الراحة ، انتشار الكسل والضجر والملل بين الإفراد ، الاسراف والتبذير ، والبطر والكفر بالنعم .

4 – تعزى اسباب أخرى للبطلة والفقر إلى دور الحكومة وسياساتها وتوجهاتها مثل : تعطيل الاستفادة من بعض المصادر الطبيعية والثروات ، التوزيع غير العادل لموارد البلد على رعيتها ، النمو غير المتوازن لنشاطات الاقتصاد ، ومدى الحافز على الاستثمار في القطاع الخاص والعام .

5 – تعمل بعض النظم والاحكام السائدة إلى زيادة ظاهرة البطالة والفقر منها : مدى عدالة الضرائب ومنها ضريبة الخراج ، ومجالات الانفاق وحدوده ، ومدى الرغبة في الاكتناز ومنع تداول الاموال في الاقتصاد والاسواق ، و الكسب بدون عمل ، و مدى الاهتمام بالوقت ، و درجة حالة التشائم في الاقتصاد ، ومعدل خروج الاموال إلى خارج حدود البلد ، ونسبة الانفاق الانتاجي إلى الانفاق الاستهلاكي .

المحور الثاني : التوصيات

1 – ضرورة العمل بسياسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) والاخذ بارائه ورسائله إلى ولاته العاملين في ولايات الدولة الإسلامية ، للحد من البطالة والفقر، ومن ثم تحسين المستوى المعاشي ، وزيادة رفاهية المجتمع ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلد .

2 – السعي إلى عدم التوقف عن العمل والركون إلى الراحة ، أي لابد من مواصلت العمل بعد الفراغ منه ، و الاستمرار بعملية الاستثمار واستغلال ما موجود في الكون من خيرات لصالح المجتمع والاقتصاد .

3 - العمل على طلب الرزق من خلال العمل الذي يحقق منفعة للفرد و المجتمع معا ، ويخدم الاقتصاد الوطني .

4 – عدم السماح لانتشار الكسل والضجر والملل بين الإفراد ، ومن ثم تجميد طاقات الإنسان وفساد المجتمع ، من خلال عدم الخلود إلى السكون والراحة والاقبال على العمل والتجارة وطلب الرزق ، وان صعب ، لان الذي يدع العمل ، ويستغني بما عنده ، يؤدي إلى إن تضائل ثروته شاءا فشاءا ، حتى يصبح محتاجا إلى الناس ، بالإضافة إلى انه يقود إلى اسقاط رايه ، ولا يستعان به في شيء .

5 – ضرورة انفاق الاموال في محلها والابتعاد عن الاسراف والتبذير ، خاصة في المال العام ، وقد علل القران الكريم تحريم الاسراف في الانفاق ، بانه يجعل صاحبه ملزما من الناس ، محتاجا إلى معونة غيره ، متحسرا على ما فاته ، هذا إذا كان المال خاصا ، فكيف إذا كان المال عاما ، ويوزع على غير مستحقيه ، فانه على الرغم من انه انفاقا ، ولكنه لا يخدم النشاط الاقتصادي ، وبالتالي لا يحقق الفرص الحقيقية والموضوعية للراغبين والمستعدين للعمل ، ومن ثم لا يساهم في حل مشكلة البطالة والفقر في الاقتصاد .

6 – الابتعاد عن البطر والكفر بنعم الله تعالى ، لان الاول يقود إلى الكسل في الإنتاج والعمل ، والثاني وهو الكفر بانعم الله تعالى ، والاستغناء عنه والشعور بالقدرة الذاتية للانسان بعيدا عن الشعور بالمدد الالهي ، يعود على صاحبه بقلة الإنتاج والفقر ، ثم خسران الدنيا والاخرة .

7 – اهمية الاستفادة من المصادر الطبيعية والثروات واستغلالها بشكل امثل مثل الاراضي والانهار والبحيرات والنباتات والغابات والحيوانات البرية والبحرية وما موجود في

باطن الأرض من خيرات وعلى سطحها وفي الفضاء من هواء وشمس وغيرها من نعم الله تعالى التي لا تعد ولا تحصى .
8 – ضرورة التوزيع العادل للموارد ، والعمل على تحقيق النمو المتوازن بين جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، أي عدم الاعتماد على مورد واحد أو موردين على حساب الموارد الاخرى ، من خلال الحث على تنويع الإنتاج وزيادته ليشمل جميع القطاعات ، مع التركيز على تلك النشاطات التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها ، أي إن هناك قدرة في انتاجها بتكاليف اقل مقارنة بالمناطق والدول الاخرى ، معنى ذلك استخدام اقل الطرق كلفة في انتاجها عن طريق الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة والمتاحة في البلد حتى تكون لها القدرة على انتاجها وبيعها باسعار تنافسية .
9 – ضرورة عدالة الضريبة والتكليفات الاخرى مثل الرسوم والغرامات وغيرها ، أي إن لا تفرض الضريبة من اجل الضريبة واموالها ، لان ذلك كما يقول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم امره إلا قليلا) أي إن التركيز على زيادة حصيلة الضرائب دون الاهتمام باهل الضرائب (الخراج) وهم المنتجين الزراعيين ، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة على المدى القصير ، ولكن على المدى البعيد فان هذه السياسة ستولد ردود فعل سلبية من قبل المنتجين اتجاه الدولة ، بسبب انخفاض ما تبقى لهم من منتجات مقارنة بعملهم وجهودهم ، التي قد لا تكفي لسد حاجاتهم الاساسية ، مما يدفع بعضهم إلى الانتقال إلى نشاطات أخرى تقل فيها الضريبة ، أو إلى مناطق أو دول أخرى ، وقد يؤدي الأمر إلى المعارضة ثم رفع الاسلاح في وجهها ، وهذا كله له تاثير سلبي على تراجع الإنتاج ، وانخفاض فرص العمل ثم الفقر .
10 – ضرورة إن يكون الدخل مصحوبا بعمل ، ولا ينبغي إن يحصل الفرد القادر على العمل على دخل أو مرتب بدون إن يقدم عملا مقابل ذلك .
11 – العمل على احترام الوقت ، خاصة فيما يتعلق بوصول الاموال إلى محلها ، دون أي تاخير أو تهاون في ايصالها ، لان ذلك قد يعرض الاموال إلى التلاعب بها ، أو إلى سرقتها ، أو إلى ضياع بعض الفرص الاستثمارية ، التي كان يمكن القيام بها ، أو إلى تاخر الدولة لاداء واجباتها اتجاه المجتمع .
12 – ضرورة الاستثمار في الداخل ، وعدم السماح بخروج الاموال إلى خارج البلد ، لان ذلك يعني نقل قوة شرائية من الطلب الكلي على السلع والخدمات الموجود في الداخل وتحويلها إلى الخارج ، والذي له تاثير سلبي على الإنتاج والاستخدام .
13 – السعي إلى الاهتمام بالانفاق الاستثماري وتوسيعه في الموازنة العامة للبلد ، مع العمل على تحديد الانفاق الاستهلاكي الضروري ، ورعاية المال العام والمحافظة عليه ، والعمل على نموه ، اقصى ما يمكن .

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Qur’an al-Karim.
2. Michael Abedgman, Al-Iqtisad al-Kulli: Al-Nazariyyah wa al-Siyasah, translated and Arabized by Muhammad Ibrahim Mansour, College of Administration and Economics, King Saud University, Al-Qassim, Kingdom of Saudi Arabia, Dar Al-Mareekh Publishing, 1999.
3. Bassam Al-Hajjar and Abdullah Razzaq, Al-Iqtisad al-Kulli, Dar Al-Manhal Al-Lubnani lil-Dirasat, Beirut, Lebanon, 2010.
4. Al-Sayyid Ali Al-Husseini Al-Sistani, Minhaj al-Salihin: Al-Ibadat, Dar Al-Mu’arrikh Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 4th edition, 1998.
5. Khalid Wasif Al-Wazni and Ahmad Hussein Al-Rifai, Mabadi’ al-Iqtisad al-Kulli bayna al-Nazariyyah wa al-Tatbiq, Dar Wael lil-Nashr, Amman, Jordan, 2001.
6. Abd al-Rasul Al-Ma’muri.
7. Samuelson and Nordhaus, Ilm al-Iqtisad, Maktabat Lubnan Nashirun, Lebanon, 2006.
8. Hashim Radi, 2012.
9. Jawad Kazimi, Masalik al-Afham ila Ayat al-Ahkam, Vol. 2, Chapkhaneh Haidari, Iran, 1347 AH.
10. Baqir Al-Irawani, Al-Fiqh al-Istidlali, Vol. 1, 2019.
11. Shaykh Al-Tusi, Vol. 4.
12. Khutab al-Imam Ali ibn Abi Talib (A): Nahj al-Balagha, commentary by Muhammad Abduh, Vol. 1.
13. Al-Tabarsi, Mustadrak al-Wasa’il, Mu’assasat Al Al-Bayt (peace be upon them) li-Ihya’ al-Turath, Beirut, Lebanon.

14. Muhammad Al-Husseini Al-Shirazi, Tawdih Nahj al-Balagha, Dar Turath al-Shi‘ah, Tehran, Iran.
15. Shaykh Al-Kulayni, Al-Kafi, Vol. 5, Matba‘at Haidari, Dar al-Kutub al-Islamiyyah, Tehran, Iran.
16. Muhsin Baqir Al-Musawi, Al-Fikr al-Iqtisadi fi Nahj al-Balagha, Dar Al-Hadi, Beirut, 2002.
17. Ahmad Al-Rahmani Al-Hamadani, Al-Imam Ali ibn Abi Talib.
18. Rida Sahib Abu Hamad, Al-Khutut al-Kubra fi al-Iqtisad al-Islami, Jordan.
19. Al-Hakim, 1990.
20. Muhammad Abduh, Sharh Nahj al-Balagha lil-Imam Ali ibn Abi Talib (A), Vol. 2.
21. Hammam Hamoudi, Mafahim Qur’aniyyah, Vol. 1, 2nd edition, 2013.
22. Shaykh Muhammad Baqir Al-Mahmudi, Nahj al-Sa‘adah fi Mustadrak Nahj al-Balagha, Vol. 5.
23. Muhammad Baqir Al-Sadr, Iqtisaduna, 2nd edition, Maktabat al-I‘lam al-Islami, Qom, Iran, 1425 AH.
24. Ali Al-Korani Al-Amili, Masadir al-‘Aqa’id ‘inda al-Shi‘ah al-Imamiyyah, Dar Al-Masir, Beirut, Lebanon, 2009.
25. Muhammad Jawad Mughniyah, Fi Zilal Nahj al-Balagha, Dar Al-Tayyar, Manshurat Al-Rida lil-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘, Beirut, Lebanon, 2013.
26. Qutb al-Din Al-Rawandi, Minhaj al-Bara‘ah fi Sharh Nahj al-Balagha, Vol. 4.
27. Baqir Sharif Al-Qurashi, Al-Nizam al-Siyasi fi al-Islam.
28. Baqir Sharif Al-Qurashi, Al-‘Amal wa Huquq al-‘Amil.
29. Shaykh Muhammad Mahdi Shams al-Din, ‘Ahd al-Ashtar, Al-Mu’assasah al-Dawliyyah lil-Dirasat wa al-Nashr, Beirut, 2000.
30. Muhammad Taqi Al-Khurasani, Miftah al-Sa‘adah fi Sharh Nahj al-Balagha.
31. Shaykh Nasir Makarim Al-Shirazi, Al-Amthal fi Tafsir Kitab Allah al-Munzal.
32. Mahmoud Abd al-Rahman Abd al-Mun‘im, Mu‘jam al-Mustalahat wa al-Alfaz al-Fiqhiyyah, Dar Al-Fadilah lil-Nashr wa al-Tawzi‘ wa al-Tasdir, Cairo, Egypt.
33. Ibn Maytham Al-Bahrani, Sharh Nahj al-Balagha, Markaz al-Nashr, Maktab al-I‘lam al-Islami, Qom, Iran.
34. Ali ibn Muhammad Al-Laythi Al-Wasiti, ‘Uyun al-Hikam wa al-Mawa‘iz, Dar al-Hadith.
35. Habib Allah Al-Hashimi Al-Khu’i, Minhaj al-Bara‘ah fi Sharh Nahj al-Balagha, Al-Matba‘ah al-Islamiyyah, Tehran; Bunyad Farhang, Qom, Iran.
36. Ibn Abi al-Hadid, Sharh Nahj al-Balagha, Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyyah.
37. Labib Baydoun, Tas Nahj al-Balagha, Markaz al-Nashr, Maktab al-I‘lam al-Islami, Tehran, Iran.